News Release

WORLD ECONOMIC FORUM

COMMITTED TO IMPROVING THE STATE OF THE WORLD

أوليفر كان، مدير، العلاقات الإعلامية، هاتف: 3405 799 79 41+، البريد الإلكتروني:Oliver.Cann@weforum.org

العودة إلى المستقبل.. عندما تتساوى أجور النساء أخيرًا مع أجور الرجال في 2006

- بالرغم من دخول ما يزيد على ربع مليار امرأة أخرى إلى سوق العمل العالمية منذ عام 2006 إلا أن مشكلة عدم تساوي الأجور ما زالت قائمة بسبب وجود نساء يتقاضين ما كان يتقاضاه أقرانهم من الرجال قبل عقد من الزمن، وفقًا *للتقرير العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين* 2015 والصادر عن *المنتدى*.
- في حين تم سد الفجوة الاقتصادية بنسبة لا تزيد عن 3% فقط، وصلت النسبة إلى 4% خلال السنوات العشر الماضية في القطاعات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يشير إلى أن سدًا كامل الفجوة سيستغرق 118 سنة.
- هل فشل تعليم المرأة؟ اتسعت الفجوة بنسبة 22% في الدول التي شملتها الدراسة منذ عام 2006، ففي الوقت الذي يزيد فيه عدد النساء اللواتي يلتحقن في الجامعة على عدد الرجال في 97 دولة، تشكل النساء غالبية العمالة الماهرة في 68 دولة فحسب وغالبية القادة في أربع دول فقط.
- ما زالت دول الشمال تتربع على قمة مؤشر الفجوة بين الجنسين. حيث تحتل إيرلندا المركز الخامس لتكون بذلك الدولة غير الشمالية الأفضل حسب المؤشر،وتعتبر رواندا (6) والفلبين (7) ونيوزلندا (10) الدول غير الأوروبية الوحيدة الموجودة ضمن الدول العشر الأولى، وتتراجع الولايات المتحدة 8 مراكز لتحتل بذلك المركز ال28.
- يمكنك الاطلاع على كامل التقرير ومخططات المعلومات البيانية ومقاطع الفيديو وغيرها من هنا

جنيف، سويسرا، 19 نوفمبر 2015 - يشير *التقرير العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين 2015* والذي صدر اليوم عن *المنتدى الاقتصادي العالمي* أنه لم يتم سد سوى 4% من الفجوة بين الرجال والنساء في القطاعات الصحية والتعليمية وإتاحة الفرص الاقتصادية والتمثيل السياسي في غضون السنوات العشر الماضية. ومن النواحي الاقتصادية فقد سدت الفجوة بنسبة 3% فقط بسبب المماطلة الملحوظة في التقدم نحو تحقيق المساواة في الأجور ومساواة القوى العاملة منذ 2010/2009.

وتعني السرعة البطيئة في التقدم نحو جسر الفجوة المتعلقة بإتاحة الفرص الاقتصادية بين الرجال والنساء أن النساء يتقاضين اليوم المقدار نفسه الذي كان يتقاضاه الرجال في عام 2006، وهو العام الذي صدر فيه التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لأول مرة. الأمر الذي يشير إلى أن هذا المسار قد يستغرق 118 سنة أخرى -أو حتى عام 2133- لسد الفجوة الاقتصادية تمامًا.

المؤشر العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين 2015

دول الصدارة العشر

م.ع.ف.ج. 2014		الدولة/الاقتصاد	م.ع.ف.ج. 2015
1	→	آيسلندا	1
3	↑	النرويج	2
2	↓	فنلندا	3
4	→	السويد	4
8	↑	إيرلندا	5
7	↑	رواندا	6
9	↑	الفلبين	7
11	↑	سويسرا	8
23	↑	سلوفينيا	9
13	↑	نيوزلندا	10

* م.ع.ف.ج.: المؤشر العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين

أما بالنسبة للتحصيل العلمي الذي يعد أحد المحاور الأربعة الرئيسية في التقرير، فإن الصورة متباينة. وبالمجمل، تقف الفجوة بين الجنسين اليوم عند 95%، وبتعبير آخر 5% بعيدًا عن تحقيق المساواة. وهو تقدم يزيد عن قيمة 92% المسجلة عام 2006. وعالميًا، تم سد الفجوة بشكل كامل في 25 دولة بعد أن أحرزت التقدم الأكبر في التعليم الجامعي الذي تشكل الطالبات فيه اليوم الأغلبية في حوالي 100 دولة.

لكن هذا التقدم لم يحمل صفة العالمية، حيث نشهد اتساعًا حقيقيًا في الفجوة بين النساء والرجال في القطاع التعليمي في 22% من كافة الدول التي خضعت للقياس على مدى السنوات العشر الماضية. كما أن هناك غيابًا واضحًا للعلاقة بين ازدياد عدد النساء المتعلمات من جهة وقدرتهن على كسب العيش من خلال القيام بأدوار قيادية ومتخصصة من جهة أخرى. ففي الوقت الذي تشكل فيه النساء غالبية الطلبة الملتحقين في الجامعات في 97 دولة، فإنهن يشغلن غالبية الأدوار الوظيفية التي تتطلب مهارت متخصصة في 68 دولة فحسب ويتولّين غالبية المناصب القيادية في أربع دول فقط.

ويعتبر المحور الأساسي الثالث، الصحة والبقاء على قيد الحياة، الأقرب إلى المساواة بنسبة وصلت إلى 96%؛ حيث تمكنت 40 دولة من سد كامل الفجوة، من ضمنها خمس دول حققت ذلك خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة. وبالرغم من هذه الزيادة المشجعة، إلا أن الفجوة بين الجنسين في الصحة والبقاء على قيد الحياة قد اتسعت قليلًا مقارنة بعام 2006.

كما يعد التمكين السياسي المحور الأكثر اتساعًا من بين المحاور التي خضعت للقياس في هذا المؤشر. فلم تتمكن سوى 23% من دول العالم من سد الفجوة بين الجنسين في هذا المجال الذي حقق أكبر تحسن وصل إلى 9% عن القيمة المسجلة عام 2009 والتي بلغت 14%. وقد حققت دولتان فقط المساواة في التمثيل النيابي ونجح أربع دول فقط في تحقيق المساواة في تولي المناصب الوزارية.

وفي ظل عجز جميع الدول عن سد الفجوة بين الجنسين بصفة عامة، تظل دول الشمال أكثر المجتمعات التي حققت مساواة بين الجنسين على مستوى العالم. ففي السنة المنصرمة تربعت آيسلندا (1) والنرويج (2) وفنلندا (3)والسويد (4) على رأس الدول الرائدة في هذا المجال - حيث تجاوزت النرويج فنلندا. وفي حين خرجت كل من الدنمارك (14) وبلجيكا (19) من قائمة دول الصدارة، صعدت إيرلندا (5) ثلاثة مراكز. ونجحت رواندا (6) التي انضمت للمؤشر في السنة الماضية لأول مرة في اكتساب مركز واحد. واستعادت الفلبين (7) مركزين آخرين لتعزز بذلك موقعها بين دول الصدارة العشر. ومع تراجع نيكاراغوا (12) مركزين من القائمة نفسها، إلا أنها ما زالت الأعلى ترتيبًا بين دول أمريكا اللاتينية. كما انضمت ثلاث دول جديدة إلى القائمة؛ حيث صعدت سلوفينيا (9) 14 مركزًا ونجحت كل من سويسرا (8) ونيوزلندا (10) في تحقيق ثلاثة مراكز على حد سواء.

وفي مناطق أخرى، خسرت الولايات المتحدة (28) ثمانية مراكز منذ 2014 نظرًا لوجود فجوة في الحد الأدنى للأجور وبسبب التغييرات في المناصب الوزارية. وتقع الدول الاقتصادية الكبيرة: ألمانيا (11) وفرنسا (15) والمملكة المتحدة (18) ضمن دول الصدارة العشرين.

وضمن مجموعة "البريكس"، حافظت جنوب إفريقيا (17) على أعلى مرتبة، مدعومة بنتائج قوية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. تليها روسيا (75) ثم البرازيل (85) التي خسرت 14 مركزًا هذا العام بسبب ازدياد الفجوة بين الأجور وانخفاض عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب على المستوى الوزاري. كما تراجعت الصين (91) 4 مراكز على غرار الهند (108) التي صعدت 6 مراكز.

المؤشر العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين 2015
مجموعة السبع و"البريكس"

م.ع.ف.ج 2014	الدولة/الاقتصاد	م.ع.ف.ج 2015
12	ألمانيا	11
16	فرنسا	15
18	جنوب إفريقيا	17
26	المملكة المتحدة	18
20	الولايات المتحدة الأمريكية	28
19	كندا	30
69	إيطاليا	41
75	روسيا	75
71	البرازيل	85
87	الصين	91
104	اليابان	101
114	الهند	108

* م. ع. ف. ج.: المؤشر العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين

التحليل الإقليمي

شغلت دول**أوروبا وآسيا الوسطى** 14 مركزًا ضمن أعلى 20 مركزًا على المؤشر، أي بزيادة مركزين عما تحقق في العام الماضي. وبالنسبة للدول الاقتصادية الرئيسية، فقد صعدت ألمانيا وفرنسا مركزًا واحدًا على المؤشر وتمكنت المملكة المتحدة من تحقيق ثمانية مراكز أعادتها إلى المركز الذي كانت قد حققته عام 2013؛ الأمر الذي يمكن تفسيره بسبب تحسن الأداء في المحاور الاقتصادية والصحية والسياسية. وفي حين تخلفت بلجيكا والدانمارك أكثر من غيرها، شهدت إستونيا وسلوفينيا أعلى المكاسب. كما شهدت مالطا (104) وأرمينيا (105) أدنى أداء بين دول المنطقة، إضافة إلى تركيا (130) التي خسرت خمسة مراكز برغم الزيادة البسيطة في مجموع نقاطها والذي يعود سببه إلى التقدم الذي حققته دول أخرى بصورة أسرع.

وفي **آسيا والمحيط الهادئ**، حافظت الفلبين (7) على موقعها كأعلى الدول ترتيبًا في المنطقة، تليها نيوزيلندا (10) ثم أستراليا (36). وتعتبر هذه الدول الثلاث صاحبة قيم شاذة في المنطقة لكونها الدول الوحيدة التي تشغل مراكز بين أعلى 50 دولة على المؤشر. وتلي هذه الدول جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية (52) وسنغافورة (54) ومنغوليا (56). وبالنسبة للصين (91) فيعود سبب الانخفاض البسيط في مجموع النقاط الإجمالية الخاص بها إلى الانخفاض المستمر في النسبة بين الجنسين عند الولادة. وعلى الرغم من بعض الخسائر في مجموع نقاط المحور الاقتصادي، أظهر المؤشر تحسنًا في مجموع النقاط الإجمالية لإندونيسيا (92) واليابان (101) والهند (108) مقارنة بالعام الماضي.أما جمهورية كوريا الجنوبية (115) فقد حققت مركزين جديدين في هذا العام بسبب تسجيل زيادة في القطاع نفسه. وتعتبر فيجي (121) وإيران (141) والباكستان (144) أقل الدول أداءً في هذه المنطقة.

وتراجعت نيكاراغوا (12) 6 مراكز هذا العام بعد أن كانت الدولة الوحيدة ضمن دول **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** الموجودة ضمن قائمة دول الصدارة العشر في السنة السابقة وذلك بسبب انخفاض نسبة المساواة بين الأجور ونسبة النساء اللاتي يتولين مناصب برلمانية ووزارية فيها. وتحتل 11 دولة من المنطقة مراكز ضمن أعلى 50 دولة في مؤشر هذا العام، بزيادة دولة واحدة عن العام المنصرم. ومن بين أكبر الاقتصادات، كسبت المكسيك (71) 9 مراكز نتيجة التحسينات التي أجرتها على المحور السياسي بينما تراجعت البرازيل حتى المركز ال85 بسبب ازدياد الفجوة في الأجور وانخفاض عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب وزارية. وتعتبر بيليز (103) وغواتيمالا (106) والباراغواي (107) أقل الدول أداءً في هذه المنطقة.

أما في منطقة **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، فتأتي إسرائيل (53) والكويت (117) في صدارة دول المنطقة، تليها الإمارات العربية المتحدة في المركز 119. أما الكويت والإمارات العربية المتحدة فقد خسر كل منهما 4 مراكز خلال هذا العام برغم الزيادة البسيطة على مجموع نقاطها وذلك بسبب التغير السريع نسبيًا في دول مثل الهند وجمهورية كوريا الجنوبية وزامبيا. كما تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دولة اليمن (145) التي تعتبر أدنى الدول ترتيبًا على المؤشر منذ عام 2006برغم التحسن الملحوظ الذي حققته مقارنةً بنتائجها السابقة.

وتفخر منطقة **إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى** بأنها تضم ثلاث دول ضمن أعلى 20 دولة على المؤشر؛ حيث صعدت رواندا (6) مركزًا واحدًا نظرًا للتحسينات التي حققتها في المحورين الاقتصادي والسياسي وتلتها ناميبيا (16) التي اكتسبت 24 مركزًا هذا العام، فاعتُبرت بذلك إحدى الدول الخمس التي حققت أعلى نسبة تقدم مقارنة بالعام الماضي على مستوى العالم. وصعدت جنوب إفريقيا (17) مركزًا واحدًا بسبب التحسينات التي أجرتها على المساواة في الأجور. وتأتي بوروندي (23) وموزمبيق (27) بعد جنوب إفريقيا. وهبطت نيجيريا (125)، أكبر اقتصادات المنطقة، 7 مراكز بسبب الخسائر في كافة المحاور عدا المحور التعليمي. وأخيرًا، تعتبر ساحل العاج (133) ومالي (137) وتشاد (142) أقل الدول أداءً في هذه المنطقة.

عشر سنوات من التحليلات

تعكس عشر سنوات من البيانات المستخلصة من التقرير العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين، والذي صدر لأول مرة في 2006، نمط التغيير العالمي بالنسبة للأداء السابق للدول ال109 التي يشملها التقرير بصفة مستمرة وأداء بعضها مع بعض على حد سواء. وشهدت أمريكا اللاتينية التغير الأعلى على الإطلاق، تليها آسيا والمحيط الهادئ فإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فأوروبا وآسيا الوسطى ثم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية. وعند مقارنة بدايات هذه المناطق منذ عقد تقريبًا، نجد أن ترتيب التغيير النسبي مختلف قليلاً عما هو عليه الآن، فتقف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المركز الثالث تليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المركز الرابع ثم أوروبا وآسيا الوسطى في المركز الخامس.

ومع أن اتجاه التغيير في الدول منذ 2006 وحتى الآن كان اتجاهًا إيجابيًا إلى حد كبير، إلا أنه لم يكتسب صفة عامة بعد. فمن بين 109 دولة شملها التقرير بصفة مستمرة على مدى السنوات العشر الماضية نجحت 103 دول في تضييق الفجوات بين الجنسين، بعكس دول ست أخرى انتكست فيها تطلعات النساء. وتأتي هذه الدول الست من مناطق شتى؛ فمن آسيا هناك سريلانكا، ومن إفريقيا هناك مالي؛ ومن أوروبا هناك كرواتيا وجمهورية سلوفاكيا ومن الشرق الأوسط هناك الأردن والجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن الجدير ذكره أنه لم تشهد أي دولة في الأمريكيتين توسعًا في هذه الفجوة.

ومع أن دول الشمال لا تزال تمثل نماذج يُحتذى بها فيما يتعلق بالقدرة على تحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أن أكبر التحسينات المطلقة والنسبية خلال السنوات العشر الماضية قد حصلت في البلدان ذات الترتيب المنخفض.

وفي غضون السنوات الأخيرة تمكنت نيكاراغوا وبوليفيا من تقديم أفضل أداء يهدف إلى تضييق الفجوة بين الجنسين بصورتها العامة، تليها نيبال وسلوفينيا

وفرنسا. ومن أفضل الدول التي شهدت تحسينًا مقارنةً ببدايتها منذ عشر سنوات المملكة العربية السعودية في المشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص، وبوركينا فاسو في التحصيل العلمي، وجورجيا في الصحة والبقاء على قيد الحياة، والإمارات العربية المتحدة في التمكين السياسي. وبالنسبة للقيم المطلقة، فقد شملت الدول التي حققت أعلى معدلات التحسن دولة البحرين في المشاركة الاقتصادية، وبوركينا فاسو في التحصيل العلمي، وجورجيا في الصحة والبقاء على قيد الحياة، وبوليفيا في التمكين السياسي. أما الدول التي شهدت كبرى الخسائر بالنسبة لأدائها السابق فهي: الأردن في المشاركة الاقتصادية، وماليزيا في التحصيل العلمي، والهند في الصحة والبقاء على قيد الحياة، وهنغاريا في التمكين السياسي. أما أقل الدول في قيم التحسّن المطلق فهي: تنزانيا في المشاركة الاقتصادية، وماليزيا في التحصيل العلمي، والهند في الصحة والبقاء على قيد الحياة، وسريلانكا في التمكين السياسي.

ولم يكن التقدم المتحقق متساويًا في المحاور الرئيسية الأربعة الخاصة بالاقتصاد والسياسة والصحة والتعليم. فعلى الرغم من تحقيق المساواة في مجالات التحصيل العلمي والصحة والبقاء على قيد الحياة في العديد من الدول، إلا أن هذه الاتجاهات لا تزال تشهد انتكاسات في بعض مناطق العالم. فقد شهدت 22% من الدول التي شملها التقرير اتساع الفجوة في مجال التعليم و39% من الدول في مجال الصحة والبقاء على قيد الحياة مقارنةً بما كانت عليه منذ عشر سنوات. وتبقى الفجوة بين الجنسين في المجالين الاقتصادي والسياسي الأكبر برغم انخفاض عدد الانتكاسات عن ذي قبل؛ حيث تراجعت 16% من الدول في تحقيق التمكين السياسي و13% فقط في تحقيق المشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص.

وضمن فئة المشاركة الاقتصادية، شهدت 80% من الدول تقدمًا مطلقًا فيما يتعلق بمعدلات مشاركة القوى العاملة، وعلى رأسها نيبال التي حققت أعلى نسبة زيادة. ومن بين الدول الأخرى التي شهدت نموًا قويًا ضمن المؤشر: بوتسوانا ونيجيريا وإسبانيا ونيكاراغوا وجنوب إفريقيا وليسوتو. وأتت أكبر المكاسب المطلقة للنساء في المناصب العليا - كالوظائف التشريعية الرسمية العليا والوظائف الإدارية - من كولومبيا وغانا وفرنسا، بينما حظيت ليسوتو وألبانيا وغواتيمالا بالصدارة المطلقة في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية بوجه عام.

وتعتبر بوليفيا وسلوفينيا ونيكاراغوا وآيسلندا وفرنسا أكثر الدول تقدمًا في المحور السياسي تليها إيطاليا وسويسرا بفارق بسيط؛ حيث تمكنت هذه الدول من سد ما نسبته 20 إلى 35% من الفجوة بين الجنسين في المجال السياسي.

قضية المساواة بين الجنسين

"صرح كلاوس شواب، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي قائلاً " لقد بشرت الثورة الصناعية الرابعة بارتفاع مستوى التشغيل الآلي الأمر الذي سيكون له تأثير ليس على الاقتصاد فحسب بل وعلى البشرية بأثرها. وفي إطار هذا السياق، نود أن نُرسي دعائم عالم تحظى فيه مساهمات المرأة وقيمها بالتقدير شأنها في ذلك شأن الرجال. إن المساواة بين الجنسين في تفكيرنا وأعمالنا سيكون لها بالغ الأثر في المساعدة على ضمان أن تكون الإنسانية في خدمة المستقبل وليست مهددة له.

"يزيد عدد الطالبات اللاتي يلتحقن بالجامعات عن عدد الطلاب في حوالي 100 دولة، إلا أنهن يشغلن غالبية المناصب العليا في عدد قليل من البلدان. يجب على الشركات والحكومات أن تنفذ سياسات جديدة تحد من الخسارة المستمرة للمهارات بدلاً من زيادتها في تعزيز النمو والقدرة التنافسية". وفقًا لسعيدة زهيدي، رئيسة التحدي العالمي الخاص بالمساواة بين الجنسين في المنتدى الاقتصادي العالمي.

ويغطي التقرير أحدث الأبحاث الخاصة بمزايا المساواة بين الجنسين من قطاعات عدة، إضافة إلى الاستخدام الحالي لأدوات السياسة وممارسات الأعمال والآثار المستقبلية لقادة الشركات وصانعي السياسات، إلى جانب النتائج الجديدة المرتبطة بالاضطرابات الحاصلة في أسواق الأعمال.

منهجية العمل

في عام 2015، يعمل المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين على ترتيب 145 دولة وفقًا لحجم الفجوة بين النساء والرجال في قطاعات الصحة والتعليم والمؤشرات الاقتصادية والسياسية. ويهدف إلى فهم ما إذا كانت الدول توزع مواردها وفرصها بالتساوي بين الذكور والإناث، وبغض النظر عن المستويات العامة للدخل. ويقيس التقرير حجم فجوة عدم المساواة في أربعة مجالات هي:

- المشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص - من حيث الرواتب والمشاركة والقيادة
- التعليم - من حيث الوصول لمستويات التعليم الأساسية والعليا
- التمكين السياسي - من حيث التمثيل في هياكل اتخاذ القرارات
- الصحة والبقاء على قيد الحياة - من حيث متوسط العمر المتوقع والنسبة بين الجنسين

يمكن تفسير نتائج المؤشر كنسبة مئوية للفجوة التي تم سدها بين الرجال والنساء. كما يمكن الدول من مقارنة أدائها الحالي مع أدائها السابق. وعلاوة على ذلك يسمح التصنيف بمقارنة الدول بعضها مع بعض. ويُستمد ثلاثة عشر متغيرًا من بين 14 متغيرًا، يتم استخدامها في إنشاء المؤشر، من مؤشرات البيانات المادية التي تتيحها المنظمات الدولية للاطلاع العام، مثل منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، أما المتغير الأخير فيُستمد من دراسة استقصائية إدراكية يديرها المنتدى الاقتصادي العالمي.

التحدي العالمي الخاص بالمساواة بين الجنسين

يعمل التحدي العالمي الخاص بالمساواة بين الجنسين والخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي على تحديد معايير الفجوات بين الجنسين عبر إصدار سلسلة *التقرير العالمي الخاص بالفجوة بين الجنسين* وغيرها من الدراسات المتعلقة بالموضوع، كما يعمل على نشر أفضل الممارسات القابلة للتطبيق لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين، إضافة إلى إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لسد الفجوة الاقتصادية في دول مختارة، ويتعاون مع القطاعات الصناعية لتحليل العوامل الصناعية والعوامل الأخرى المرتبطة بالسياق والتي تساهم في استمرار الفجوات بين الجنسين، إلى جانب عمله مع الجماعات متعددة المصالح من القادة والخبراء المعنيين بقضية سد الفجوات بين الجنسين.

شركاء التحدي العالمي الخاص بالمساواة بين الجنسين: A.T. Kearney و Bank of America و Bloomberg و Burda Media و Centene و Corporation و The Coca-Cola Company و EY و Heidrick& Struggles و Johnson Controls و JLL و ManpowerGroup و Old Mutual و Omnicom Group و Ooredoo و PwC و Renault-Nissan Alliance و SABMiller و Takeda Pharmaceutical و Tupperware Brands و Corporation.

ملاحظات للمحررين

اقرأ التقرير من هنا: http://wef.ch/gendergap15

تعرف على **برنامج المساواة بين الجنسين** الصادر عن المنتدى من http://www.weforum.org/genderparity

شارك في المحادثة: #gendergap

شاهد أفضل صور المنتدى على **Flickr** من http://wef.ch/pix

كن أحد المعجبين بصفحة المنتدى على **فيسبوك** من http://wef.ch/facebook

كن أحد متابعي المنتدى على **تويتر** من http://wef.ch/twitter

طالع **مدونة المنتدى** من خلال http://wef.ch/blog

استعرض فعاليات المنتدى المرتقبة من خلال http://wef.ch/events

اشترك في **النشرات الإخبارية** للمنتدى من خلال http://wef.ch/news

---

المنتدى الاقتصادي العالمي، الملتزم بتحسين الوضع العالمي، هو المؤسسة الدولية الخاصة بالتعاون بين القطاعين العام.

يشارك المنتدى مع أهم قادة الأعمال والسياسة وغيرهم من قادة المجتمع في وضع جداول أعمال عالمية وإقليمية وتخصصية.

(www.weforum.org).

WORLD ECONOMIC FORUM
World Economic Forum, 91-93 route de la Capite, CH-1223 Cologny/Geneva
Tel. +41 (0)22 869 1212, Fax +41 (0)22 786 2744, http://www.weforum.org